ولا أنفق عليها خادمها وكانت ممن خدمها مثلها لأنها أرخى بها
وينفق عليها وإن لم تخدم وإن أفلس الزوج خادم زوجته وإذا عدم النفقة
تعلق عليه زوجته ويرفع أمرها إلى الحاكم إن ثبتت البينة عدم قوله ويرجع
ذا الجميع إنه **قال ابن القاسم** فيمن عدم المرأة مرغوبة بيقة قليلا ولا كثير
إذا أكل ملأ لي **وقال** ابن الماجشون وأصبغ إذا كانت ذات قدر في نفسها
وحالها فلا نفقة عليه في غزل ولا طبخ ولا عجن ولا كنس ولا تنظيف وعليه
أن يخدمها إن كان ملأ لي **وإن كان** حالها لا يكفل له ويستخدم وإن كان الحال
كان عليه الخدمة إن أحب كنسها وعجنها وكنسها وفرشها وتنظيف ما يلي
قال ابن القاسم في المبسوطة لا يلزمه خادم ولا يلزمه أن يوجب أن يخدمها إن
كان مليا قال بعضهم ولي زوج منع المرأة من النسج والغزل وأحب أن يخدمها
غزلت أو نسجت وعليه أن تتزين له وليتعهدا وكل على حاله وذلك من المروءة
ما لم يلزمه لها أكثر من نفقة خادم **وقال** ابن القاسم لا يلزمه أن يوجب أن يخدمها
أن الخدمة من المروءة **وقال** أصبغ عن أشهب يلزمه نفقة خادم إذا كانت
ذات قدر ومثلها تخدم **وبه** أقول لأن الخدمة من المعروف

للزوج منع المرأة من النسج والغزل من كل ما فيه مشقة عليها أكثر من نفقة خادم ولا يلزمه لها أكثر من نفقة خادم وهو قول أصبغ إذا كانت ذات قدر ومثلها تخدم

ومسئل الزوج تعفف عن نفقة خادمه وتسويغه وقول أصبغ

وتقوم فيه بما عينه العرف وجرت به العادة في الخادم بمثل ذلك الموضع
كذا ينبغي ويؤدب بدوام متعنته فيرجع به وإن تمرد الزوج وأحب أن
الزوج فتقول وضر الصنع كلوا وتأطيبوا الزوج الذكور ويمانه وذمته وإن
كان شوار فتتعيه وتقوم بما متاعه باستعمال الاشهار والفتل حيا
صيلب مرة الزوجية بينهما وبقاء أعيانها وإن استغل الزوج ملأ إن وجبة
وإن دعه وانتفع به وبقي عنده غير متعنت فلا تكليفه بالإخراج لما قال
وإن زعمة بأنه يعيد والله ما يعيد ما كان عرضا فيه غير منه إلا أن كلفته
بذلك أكلت لها قال ابن يونس إنما لم تهب قال ولو أخرجت عنه
بعضهم عن المرأة تقل زوجها عبدا أو غلاما وثيابا وعرضا فيبعد غير منصف
أن يعود ثم يبقى بيدها كله فقال ذلك وزعم أنه كان سمعه قال الأفضل
فوليها مع يمينها ولها أخذ ذلك **وإذا** دار الزوجة إذا أسكنت الزوج ثم
طلبته بالكراء فاختلفا فيه فقال ما أراه أبعد فقال مرة لها أن كان
موسرا وقال مرة لا شيء لها فيه وقضى **وقال** ابن القاسم إذا بنى جدار
جدارها ثم طلبته بالكراء فالذي أرى أن لا كراء لها إلا بعد وضع
الكلفة **وذكر** ابن حارث هذه المسألة فقال أكثر أصحابنا أن وجد الزوجة فإن
كانت ملاكة أو يقضي فيه على الكراء وفيه الأداء عليه فيما مضى
وليد الكراء بوم طلبته وإن كان ذا ولاية فيه الكراء ومن يوم الحكم

قال محمد عن أبيه وهو أحب ما إلي يعني هذا الكراء يسير مع الزوجة
فلا تحتمع به فإن ملاكة أو نفقة أو موسرا عليه وإن كان معدما فلا
يبقى لملاكة نفقة والنوم عليه **وقد** اختلف في قوله في المدونة
والصواب وجوب الكراء لأنه نعم ما لم يسقطه كتلف والسنة واختلف

Copyright © King Saud University